

الحلم المصري

أحلم كما يحلم كل مصري ومصرية بمستقبل جديد لمصر جديدة و"محروسة فعلاً" تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأتها ورعتها أنظمة الحكم غير الديمقراطي قبل ثورة 25 يناير 2011 والتي استمرت حتى يوم عزل مرسي حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس.

يتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقه بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020 " هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه.

ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني يجعلها الآن مهياً لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثير من الخبراء

والمنظمات الدولية المتخصصة - هي والصين - ليكونا أهم
اقتصادات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً
وطنياً شاملاً يجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً
للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتفاع بمستوى
الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة
والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

إن العمل من أجل " صنع المستقبل " يجب أن يكون مشروعاً
وطنياً يتبناه المصريون باعتباره هدفاً جامعاً يلخص الصورة
المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة
من أجل تحقيقها، يعكس الحلم المصري الذي يقوم على تفاعل
أربعة منظومات حاكمة للتطور والتقدم في أي مجتمع إنساني:

1. منظومة التحول الديمقراطي والتطوير السياسي
2. منظومة التنمية المستدامة الشاملة والعدالة
3. منظومة القيم والمبادئ لحاكمة لحركة المجتمع
4. منظومة محددات السلوك الفردي والجمعي

وتتبلور ملامح صورة "مصر المستقبل" التي نحلم بها ونريدها ويجب أن نعمل من أجل تحقيقها على النحو التالي:

1. دولة مدنية تلتزم بالدستور والقانون ويخضع فيها جميع المواطنين لحكهما على السواء من دون تمييز، يشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية.

2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيد أي قيود تنحاز لمرشح دون غيره.

3. تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع.

4. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني / رئاسي يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، يكون فيه رئيس الجمهورية الحكم بين السلطات.

5. إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات.

6. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل.

7. تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب، بدون مرجعيات دينية أو طائفية أو عرقية، يتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها.

8. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من العسف بحقوقه وحياته، ومن تغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية.

9. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.

10. احترام حقوق الإنسان المصري وحياته وتوفير ضمانات تشريعية تحقق مقاصد الدستور .

11. الإفراج عن من سجناء الرأي وإطلاق حرية التعبير وفق مبادئ الدستور.

12. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس النواب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.

13. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة المؤسسات والشركات العامة في جميع مجالاتها، وتحاسب المسؤولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها.

14. المحافظة على أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على

استثمار فوائدها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال
المؤمنين.

15. نظام اقتصادي يحترم الملكية الخاصة ويتيح الفرص كاملة
لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة
المجالات، ويحتفظ بدور متناسب للقطاع العام في المجالات
الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلاً لتنسيق الدولة ولكن
يتم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير
السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص
في الحقوق والواجبات.

16. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على
العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة
التنمية والسلام الاجتماعي.

17. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق لا يخضع
إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون
الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات
الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة
والقيم المجتمعية وإلغاء ملكية الدولة للصحف مع ما يتبع
تلك المقاصد من تعديلات تشريعية.

18. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم يختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.

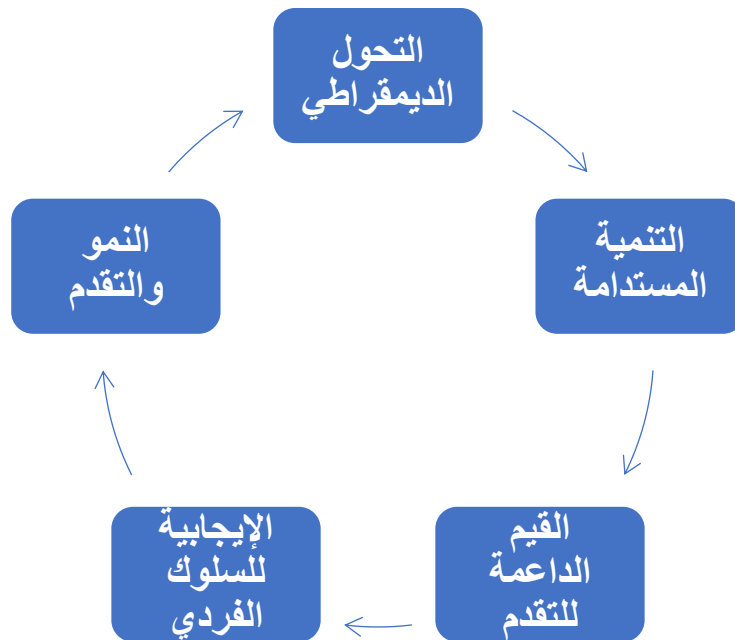
19. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.

20. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة ويتسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي.

21. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصريين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتنتشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكاتب ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.

22. مدن وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة، وتقيّد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجدير.

هذه مص المحو وستة التي نريدها وخلقها،
وإننا إن شاء الله لقادرين على تحقيق الحلم،
خارطة الطريق نحو المستقبل



الشعوب الناهضة تصنع المستقبل ومص شعبها شعب ناهض